



مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي يناقش تقرير الأهلية الذي أعدته هيئة التفتيش بشأن برنامج الإصلاح المؤسسي في الجمهورية اليمنية

واشنطن العاصمة، 17 سبتمبر/أيلول 2009 - في يوم الثلاثاء الموافق 15 سبتمبر/أيلول 2009، ناقش مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي تقرير الأهلية الذي أعدته هيئة التفتيش بشأن القضية المتعلقة " بمنحة سياسات التنمية لأغراض الإصلاح المؤسسي (IRDPG) إلى الجمهورية اليمنية. قدّم طلب التفتيش اثنان من سكان مدينة صنعاء في اليمن، وذلك بالأصالة عنهما وبالنيابة عن المرصد اليمني لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية تتناول قضايا: حقوق الإنسان، والشفافية، والحوكمة في اليمن. وتعلق ذلك الطلب بكل من: مدى توفر الوثائق باللغة العربية، وكفاية المشاورات، والأثر المحتمل أن يسفر عنه برنامج الإصلاح.

تهدف منحة سياسات التنمية لأغراض الإصلاح المؤسسي إلى تسهيل النمو الذي يتصدّره القطاع الخاص، وذلك من خلال مساندة الإصلاحات الضريبية التي تستهدف تخفيض معدلات ضريبة دخل الشركات بالتوازي مع إلغاء الإعفاءات الجزافية التي تسفر حالياً عن معدلات فعلية منخفضة. كما ستساعد تنفيذ قانون التوريدات (المشتريات) الجدي بغية تدعيم شفافية وفعالية التوريدات العامة. ومن شأن تلك المنحة - من بين أمور أخرى - تدعيم شفافية قطاع النفط من خلال مساندة انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI). وهذا البرنامج عبارة عن عملية من شريحتين بمبلغ 51 مليون دولار أمريكي تمت الموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2007، وذلك استناداً إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة لتخفيف من الفقر (DPPR) الذي جرى إعداده من خلال عملية تشاور تمت بين نهاية العام 2004 ومنتصف العام 2006.

رفعت هيئة التفتيش التقرير الذي أعدته عن الأهلية للتحقيق والتوصيات المصاحبة له إلى مجلس المديرين التنفيذيين في 19 يونيو/حزيران 2009. ونوهت الهيئة إلى خطوات هامة سواء التي اقترحها جهاز إدارة البنك الدولي أو التي اتخذها، وذلك في إطار الرد على الطلب بغية معالجة القضية الهامة المتعلقة بترجمة الوثائق. ولكن هيئة التفتيش قررت أيضاً أن قضيتي المشاورات والمشاركة مازالتا عالقتين، وأوصت الهيئة بإجراء تحقيق فيهما.

قبل مناقشة مجلس المديرين التنفيذيين التي جرت في يوم الثلاثاء، التي أتت بناء على طلب تقدم به أحد المديرين التنفيذيين في شهر يوليو/تموز، قدّم جهاز إدارة البنك الدولي خطة عمل محسّنة إلى حد كبير بغية معالجة القضيتين الهامتين المتبقيتين وقضية المشاورات في اليمن عموماً، حسب المقترضى بموجب إطار سياسات البنك السارية المفعول. واستناداً إلى خطة العمل المحسّنة تلك، والاهتمام الذي أعرب عنه أصحاب

الطلب بتنفيذ تدابير محسنة، اقترحت هيئة التفتيش تأجيل توصيتها بإجراء التحقيق - مثلما فعلت في قضايا مماثلة سابقاً - بغية إفساح المجال أمام هذه الفرصة السانحة لمعالجة الهواجس التي أثارها طلب التفتيش.

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على اقتراح هيئة التفتيش تأجيل التوصية بإجراء تحقيق ورحب بالتزام جهاز إدارة البنك برفع تقرير بحلول يونيو/حزيران 2010 عن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل المحسنة، وبعد ذلك ترفع هيئة التفتيش توصية إلى المجلس عما إذا كان للتحقيق ما يبرره استناداً إلى استعراضها المستقل للوضع.

رحب أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين بهذا النهج البناء الذي اعتمده هيئة التفتيش وجهاز إدارة البنك، وأشار إلى أهمية تنفيذ الإجراءات المقترحة. كما نوه المجلس إلى أهمية خطوات هيئة التفتيش في تعزيز مساءلة مؤسسات البنك ولفت انتباه المجلس إلى القضايا الهامة وهي: المشاورات، والمشاركة، والترجمة. ومن بين عناصر الإشراف الفعال الذي يقوم به البنك الدولي - بوصفه مؤسسة يملكها مساهمون - اهتمام المجلس وانخراطه في عمل هيئة التفتيش، وهي آلية مساءلة مستقلة ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس المديرين التنفيذيين.

كلاية شك هي لإز نطلا:

هي بلققيس

Luis Schunk

بريد إلكتروني: lschunk@worldbank.org

هاتف: +1 202 458-5200

ليله قايخاي

iruomaY tajaN

بريد إلكتروني: nyamouri@worldbank.org

هاتف: +1 202 458-1340

للمزيد من المعلومات بشأن هيئ التفتيش، يرجى زيارة:

www.inspectionpanel.org

للمزيد من المعلومات بشأن منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي، يرجى زيارة هذه [الصفحة](#).